الاستثمار في المجال السياحي كآلية لدعم و ترقية الاقتصاد الجزائري

Invest in the field of tourism as a mechanism to support and promote the Algerian economy

علي عثماني (*)
المركز الجامعي أفلو، الجزائر
otmani.ali1@gmail.com

بن بعلاش خاليدة
جامعة تيارت ، الجزائر
khalida.benbaalach@univ-tiaret.dz

تاريخ الاستلام: 2021/04/29 تاريخ القبول للنشر: 2021/05/27

****

ملخص:

بادرت الجزائر إلى تبني إستراتيجية وطنية، تستهدف ترقية الصادرات خارج المحروقات، لفك عملية الاعتماد على إيرادات البترول وتأمين المسار التنموي للجزائر مُستقبلاً، وتعتمد هذه الإستراتيجيّة على عدّة خيارات من بينها دعم و تطوير الاستثمار في المجال السياحي.

الكلمات المفتاحية : الاستثمار، السياحة، الصادرات، الاقتصاد الجزائري.

Abstract:

Algeria has taken the initiative to adopt a national strategy aimed at promoting non-hydrocarbon exports, lifting dependence on oil revenues and securing Algeria's development path in the future. This strategy depends on several options, including the development of investments in the field of tourism.

key words: Investment, tourism, exports, the Algerian economy.

*المؤلف المرسل.

مقدّمة:

إنّه ومما لاشك فيه أنّ الدولة الجزائرية و منذ الاستقلال تعتمد أساسًا في اقتصادها على مداخيل المحروقات، و فقد تسبب الاعتماد المُفرط على البترول في تكوين اقتصاد وطني أحادي الجانب والمورد،و نُشير إلى أنّ المتتبع لأسعار النفط يلاحظ الانخفاض المستمر لسعر النفط . مما ينعكس سلبًا على اقتصاد الدولة الجزائرية .

فبدأ التفكير في استحداث الآليات المختلفة كبديلة عن المحروقات في الجزائر في مُقابل تهاوي أسعار المحروقات و تردي الوضع الاقتصادي للبلاد و يتجلى ذلك من خلال الاعتماد على الفلاحة ، الخدمات و السياحة التي تعتبر أحد الموارد الهامة في العديد من الدول منها تونس و المغرب ...

على هذا الأساس اخترنا أن يكون عنوان مقالنا بـ: الاستثمار في المجال السياحي كآلية لدعم و ترقية الاقتصاد الجزائري .و هذا قصد معالجة الإشكاليات الآتية :

ما مفهوم الاستثمار في المجال السياحي ؟و ما دور الاستثمار في المجال السياحي في دعمه للاقتصاد الجزائري ؟ و ماهي الضمانات القانونية الممنوحة للمستثمر في المجال السياحي ؟ ومدى مساهمة الاستثمار في السياحة و دورها في دعم الاقتصاد الوطني؟ .

ولمُعالجة هذه الإشكالية نقسم دراستنا إلى محورين، يخصص الأول لدراسة مفهوم الاستثمار في المجال السياحي أما الثاني فيخصص لتوضيح آثار الاستثمار في المجال السياحي على عملية ترقية الاقتصاد الجزائري .

المحور الأول : مفهوم الاستثمار في المجال السياحي

نُوضح من خلاله مدلول الاستثمار في المجال السياحي (أولا) ثم الإطار القانوني للاستثمارات السياحية في الجزائر(ثانيا). ثم تبيان خصائص و مقومات هذه الاستثمارات (ثالثا).

أولا : مدلول الاستثمار في المجال السياحي

يُعتبر الاستثمار في المجال السياحي أحد القطاعات المُهمة في مجال الاستثمار، كون أنّ الاستثمار في المجال السياحي يتميّز بديناميكية عبر العالم، و قطاعًا واعيًا للتنمية المُستدامة بشكل عام، فالسياحة قادرة على جلب العملة الصعبة وامتصاص البطالة و ترقية البلدان.

فهُناك دول كثيرة تعتمد على السياحة في اقتصادها، فضلا أنّها تعمل على التوازن الاقتصادي و الاجتماعي و تزداد الأهمية الاقتصادية للسياحة في الدول النامية لما تتميز به الأنشطة السياحية من تحقيق سريع في الوقت الذي لا تحتاج فيه إلى رؤوس أموال كبيرة في سواء في استثماراتها أو في مصروفاتها الجارية ، بالإضافة إلى أّنها تعمل على تنشيط عدة قطاعات أخرى مثل صناعة الأغذية و أنشطة البناء و التعمير و الأشغال العمومية و الصناعات التقليدية و غيرها من الأنشطة الأخرى المرتبطة بالنشاط السياحي.

لذا جعلت العديد من الدول من هذا القطاع حجر أساس اقتصادها الوطني و أصبح ناتجها الخام يرتكز بشكل كبير على مداخيل شبكاتها السياحية، حيث قدرت العائدات الناتجة عن النشاط السياحي عبر العالم حسب المنظمة العالمية للسياحة سنة 2000 بـ: 476 مليار دولار. (عايدة، 2014، صفحة 149)

بذلك أصبحت السياحة الصناعة الأولى في العالم، حيث أصبح عدد من يعمل في قطاع السياحة يساوي عدد العاملين في الصناعات الخمس التالية : الإلكترونيك، الكهرباء الحديد و الصلب، النسيج، السيارات.

وعُمومًا يُمكن تعريف السياحة الاستثمارية حسب ما أوردته المنظمة العالمية للسياحة بكونها: السياحة التي تُلبي احتياجات السياح والمواقع المضيفة إلى جانب حماية وتوفير الفرص للمستقبل، أو إنّها القواعد المرشدة في مجال إدارة الموارد بطريقة تتحقق فيها متطلبات المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويتحقق معها التكامل الثقافي والعوامل البيئية والتنوع الحيوي ودعم نظم الحياة. (لعاني، 2008، صفحة 19)

أو هي توظيف الأموال من أجل خلق رأس مال مادي ورأس مال بشري من أجل تطوير قطاع السياحة كبناء الفنادق والمنتجعات السياحية و تحسين الخدمات السياحية وتدريب وتحسين مستوى العمال التابعين لقطاع السياحة، وبصفة عامة هو ذلك النشاط الذي ينتج عنه قيمة مضافة في مجال السياحة ويمكن أن يكون هذا الاستثمار مباشر في القطاع السياحي كبناء فنادق ومدن سياحية وممكن أن يكون غير مباشر كتشييد طرق وبناء مطارات (النعيم، 2016، صفحة 29).

ثانيا- الإطار القانوني والاستراتيجي للاستثمارات السياحية في الجزائر

1- الإطار القانوني للإستثمار السياحي:

يعتبر الاستثمار في المجال السياحي من بين القطاعات التي احتلت المراتب الأولى مقارنة

بباقي القطاعات الأخرى في التجارة العالمية فالقطاع السياحي يجلب مداخيل هامة للدولة التي تتمتع بصناعة سياحية قوية (سليمان، 2004، صفحة 22)و قد بادرت العديد من الدول بمنح العديد من الضمانات القانونية و التنظيمية في مجال استقطاب الاستثمار و منها الجزائر .

و هو الأمر الذي يتجلى من خلال منظومتها التشريعية والدستورية. لا سيما منها:

ما أكدت عليه المادة 61 من التعديل الدستوري لسنة 2020 بنصها :" حرية التجارة والاستثمار و المقاولة مضمونة، و تمارس في إطار القانون .

تعمل الدولة على تحسين مناخ الأعمال، و تشجع على ازدهار المؤسسات دون تمييز خدمة للتنمية الاقتصادية الوطنية "

كما جاء في القانون رقم 16-09 المؤرخ في 03 غشت 2016، المتعلق بترقية الاستثمار النص على جملة من التحفيزات والضمانات لجذب الاستثمارات المختلفة بما فيها الاستثمار السياحي. وكذا القانون رقم 03-01 الذي صدر من أجل تحديد شروط التنمية المستدامة للأنشطة السياحية وكذا تدابير وأدوات تنفيذها حين أشار من خلال نص المادة الثانية منه لأهدافه نحو ترقية الاستثمار السياحي وتطوير الشراكة في هذا القطاع.

إلى جانب القانون رقم 03-02 المحدد للقواعد العامة للاستعمال و الاستغلال السياحيين للشواطئ.

2- الإطار الاستراتيجي للإستثمار السياحي :

يُعتبر المخطط التوجيهي للتنمية السياحية آفاق 2030 (SDAT) مرجعاً لسياسة جديدة تبنتها الدولة الجزائرية ويعد جزءاً من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم في آفاق 2030 (SNAT) فهو المرآة التي تعكس لنا مبتغى الدولة فيما يخص التنمية المستدامة وذلك من أجل تحقيق توازن ثلاثي يشمل الرقي الاجتماعي والفعالية الاقتصادية والاستدامة البيئية.

ولهذا السبب وفي إطار التنمية المستدامة، تُعطي الدولة توجهات إستراتيجية للتهيئة السياحية في كافة التراب الوطني عبر:

2-1- الأهداف الخمسة لمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية:

- جعل السياحة قطاع مساهم في تنمية الاقتصاد وكبديل لقطاع للمحروقات.
- ضمان إشراك القطاعات الأخرى، كقطاع الأشغال العمومية، قطاع الفلاحة وقطاع الثقافة.
- توفيق بين الترقية السياحة والبيئة.

- تثمين التراث التاريخي، الثقافي والديني.
- تحسين صورة الجزائر بصفة دائمة.

2-2- الديناميكيات الخمس للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية:

- تثمين الوجهة الجزائرية لزيادة جاذبية وتنافس الجزائر.
- تطوير الأقطاب والقرى السياحية المتميزة من خلال ترشيد الاستثمار والتنمية.
- نشر مخطط جودة السياحة (PQT) لتطوير التميز في العروض السياحية الوطنية بإدماج التكوين من خلال الارتقاء المهني والتعليم والانفتاح على تكنولوجيا الاعلام والاتصال.
- مخطط الشراكة بين القطاعين العام والخاص
- مخطط تمويل السياحة

ثالثا: خصائص ومقومات الاستثمارات السياحية

01- خصائص الاستثمارات السياحية : (رشيد، 2017، صفحة 10)

- الاستثمارات السياحية تكون في أصول ثابتة و لمدة من 20 سنة إلى 25 سنة مما يترتب عنها عدة تغيرات سياسية و اجتماعية ذات مخاطر متفاوتة .
- العائد من الاستثمارات السياحية ليس سريعا نظرا لطول مدة الاستثمارات.
- الاستثمارات السياحية لا تستطيع تغيير منتجاتها بالمشاريع الأخرى .
- تحتاج الاستثمارات السياحية إلى عناصر معقدة كالتكنولوجيا مثلا ، فهي تعتمد بشكل كبير على العنصر البشري .
- تساهم الاستثمارات السياحية في دعم اقتصاد أي دولة من خلال ما توفره من فرص عمل جديدة تساهم في الدخل السياحي.
- تسعى الاستثمارات السياحية إلى تحقيق مختلف الأهداف الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية .

02- مُقومات السياحة :

نتطرق إلى المقومات التي ترتكز عليها السياحة بصفة عامة ومقومات السياحة في الجزائر.

1-2- مقومات السياحة بصفة عامة :

*المقومات الطبيعية : و تمثل كل الظروف المناخية و تمايز الفصول ، و مناطق دافئة حمامات معدنية ، .....

* المقومات البشرية : و تتمثل الجوانب التاريخية ، كالآثار ، المعالم ، الشواهد ، الأطلال الثقافات الشعبية ، الثقافات و العادات و التقاليد لدى السكان . (علي، 2016، صفحة 153)

* المقومات المالية و الخدماتية : تتمثل في مدى توافر البنى التحتية، كالمطارات، النقل البري و الجوي، و مدى تطور مختلف القطاعات الصناعية، الصناعية، البنوك، العمران مدى توافر الخدمات المكملة كالبريد و البنوك، الفنادق، المقاهي، مراكز الترفيه و التسلية. (سليمان، 2004، صفحة 22)

2-2- مقومات السياحة في الجزائر:

تزخر الجزائر بالعديد من المقومات لجذب عملية الاستثمار السياحي و التي تتنوع مُقومات جغرافية و مناخية و مقومات غير طبيعية و التي نلخصها على النحو الآتي : (كواش، 2004، صفحة 215)

2-2-1- المقومات الطبيعية للسياحة في الجزائر:

تملك الجزائر ساحل يبلغ طوله 1200 كلم (نسرين، 2005، صفحة 74)، ويتوفر على مواقع سياحية مختلفة واستثنائية مما يؤهله أن يكون مجالا واسعا للاستثمار في المجال السياحي.كما تتمثل التضاريس في الجزائر في : السلسة الساحلية للتل، الهضاب العليا، السلسلة الجبلية للأطلس الصحراوي.

- أما المناخ : فهو متنوع كذلك و تعرف الجزائر المناخات الآتية :

* المناخ المتوسطي :سائد على الشريط الساحلي و متوسط درجة الحرارة السنوية هو 18 درجة مئوية.

* مناخ الهضاب العليا :يسوده فصل بارد و رطب .

* المناخ الصحراوي : يسود الجنوب الجزائري ، و تصل فيه درجة الحرارة إلى 40 درجة .

- المياه : إن الجزائر تزخر بثروة مائية متنوعة للمياه المعدنية و كذا الحمامات الطبيعية مما يجعلها تستقبل العديد من السياح و كما أنّ مجاري المياه التي تأخذ مصدرها من ينابيع طبيعية وعرة و ضيقة (150 إلى 200كلم عرضا) تتوقف غزارتها على توقف سقوط الأمطار ، أما الوديان فإنها تكون جافة في فصل الصيف ، أما في الشتاء فإنّها تكون جارفة

- أما النباتات : تزخر الجزائر بأنواع شتى من النباتات ففي المرتفعات الساحلية نجد غابات الصنوبر البحري و الصنوبر الحلبي و شجرة البلوط و الفلين ،أما الحلفاء في المناطق السهبية من الجزائر .

2-2-2- المقومات الغير الطبيعية للسياحة في الجزائر:

أما المقومات الغير الطبيعية و المتمثلة في الجانب البشري و الجانب الخدماتي التي تزخر بها الجزائر و التي نلخصها على النحو الآتي :

- التكوين البشري في المعاهد و المؤسسات المتخصصة في مجال الفندقة و تكوين المرشدين في المجال السياحي و الترجمة ووجود العديد من الوكالات السياحية .

- وجود العديد من الفنادق و المنشآت المختلفة التي تريح مختلف السياح الوافدين إلى الجزائر .

– وفرة النقل بمختلف أنواعه النقل البري و الجوي و البحري داخليا و خارجيا و التي تشكل عاملا مهما لتشجيع السياحة في الجزائر .

- وفرة مختلف شبكات الاتصالات الهاتفية و مختلف خدمات الانترنت في الجزائر .

أما المناطق السياحية التي تزخر بها الجزائر فهي: (كواش، 2004، صفحة 222)

- منطقة السواحل و السهول الشمالية و هضاب الأطلس الشمالي .
- منطقة السلسلة الأطلسية .
- منطقة الهضاب العليا.
- منطقة الأطلس الصحراوي.
- منطقة واحات شمال الصحراء.
- منطقة الصحراء الكبرى .

أما عن أنواع السياحة فتتنوع من مجال إلى آخر و هي :السياحة الساحلية و هذا النوع يكون الإقبال عليه في فصل الصيف، السياحة الجبلية، و السياحة الصحراوية و السياحة الصحية و التي تكون عادة في الحمامات المعدنية .....

هذا و نُشير إلى أنّ السياحة الصحراوية في الجزائر تُعد في الحقيقة أهم أنواع السياحة و ذلك لتنوعها من جهة و الإقبال الشديد عليها من جهة أخرى من أنحاء العالم كافة، حيث يتسم هذا النوع بجاذبية و خاصة لهواة الطبيعة في محميات الطبيعية و خارجها وما تحويه من نقاء و جمال و كنوز و جيولوجية و تكوينات جغرافية رائعة و حفريات تسجل عصور التاريخ.

إلى جانب أنماط السياحة الأخرى على التراب الوطني، و تتنوع معالم السياحة الصحراوية في : الواحات، الصحراء، القصور، الآثار. (محمد، 2015، الصفحات 52-53)

المحور الثاني : آثار الاستثمار في المجال السياحي على عملية ترقية الاقتصاد الجزائري

نحاول تبيان مدى مُساهمة الاستثمار السياحي في دعم و ترقية الاقتصاد الجزائري (أولا) ثم الإشارة إلى أهم العراقيل و الصعوبات التي قد تُعيق عملية الاستثمار السياحي في الجزائر(ثانيا).

أولا : مُساهمة الاستثمار في المجال السياحي في ترقية الاقتصاد الجزائري

إنّ الاستثمار في المجال السياحي وطنيا و محليا يفتح آفاقا جديدة للاقتصاد الوطني ويُكرّس منهجية لتطوير الإمكانات المتوفرة ، فقطاع السياحة الذي يُعتبر جزءا لا يتجزأ من الاقتصاد الوطني يؤدي دورا فعّالا في هذه التنمية.

و عليه فإنّ قانون التنمية المستدامة السياحية يمكنه وضع حد للفوضى و عدم الانسجام في التنمية السياحة ، بتبني أسلوب جديد يضمن الاستمرارية في العمل السياحي و بالتالي تطوير الاقتصاد الوطني من خلال الاستثمار في المجال السياحي. (عايدة، 2014، صفحة 150)

أما في الجزائر فتمثل السياحة قطاعًا رئيسيًا لضخ العملات الصعبة، وجذب الاستثمارات الأجنبية ، كما يوفر أعدادا لا يستهان بها من فرص العمل، و يمكن من تحقيق استغلال أمثل للموارد الطبيعية والبشرية و الحضارية و التاريخية المتاحة لخدمة الاقتصاد و المجتمع .

ذلك أنّ المشاريع الاستثمارية في المجال السياحي تساهم في توفير فرص عمل جديدة : فإنشاء المشاريع السياحية المباشرة أو المساعدة لها بمختلف أنواعها أو التوسع في إنشائها رأسيا أو أفقيا ، على خلق فرص عمل جديدة ، كان تمويل هذه المشاريع برأسمال أجنبي أو وطني مما يؤدي إلى التخفيف من مشكلة البطالة في كثير من الأحيان. (رشيد، 2017، صفحة 10)

فالاستثمار في المجال السياحي يُؤدي إلى : تحقيق المداخيل و مضاعفتها و زيادة نشاط القطاعات الاقتصادية، معنى ذلك تساهم في الدخل القومي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق الرسوم و الضرائب المتحصلة من الخدمات و السلع السياحية المقدمة للسياح من جهة و من جهة أخرى عن طريق أثر المضاعف السياحي و هو عدد المرات التي ينتقل فيها الدخل السياحي من جهة لأخرى .

كما يُساعد الاستثمار في المجال السياحي على تحويل العملات الأجنبية و انتقال الأموال بين مختلف المناطق و الولايات، فدخول السياح الأجانب إلى حدود القطر و اقتنائهم للسلع

والخدمات السياحية الوطنية يعني هذا تصدير غير منظور للسلع و الخدمات السياحية و بالتالي الحصول على العملات الأجنبية (سعاد، 2015، صفحة 134).

كما تساهم السياحة في الصادرات، فكما هو معروف أن قطاع السياحة يؤثر و يتأثر بالقطاعات الأخرى و تتناسب الحركة الاقتصادية في البلاد مع الحركة السياحية فكلما تطورت هذه الأخيرة كلما ارتفع الطلب على السلع و الخدمات، و تساهم السياحة في الناتج المحلي الإجمالي ، فالناتج المحلي الإجمالي لصناعة السياحة و السفر يقصد به القيمة المضافة للأنشطة التي تنتج سلعا و خدمات موجهة للسياح كالفنادق و شركات الطيران و النقل، بينما يمثل الناتج المحلي لاقتصاد السياحة و السفر الناتج السابق بالإضافة إلى قيمة السلع والخدمات المُنتجة المرتبطة ارتباطا قويا بإنفاق السياح و هذا الناتج في الواقع التأثير الأوسع نطاقا للطلب من السفر و السياحة بعد أخذ التداخل بين القطاعات السياحية و غيرها من الأنشطة المساندة كقطاع البيع و التجزئة و البناء و التشييد (بوعموشة، 2011، صفحة 144).

كما يُساهم قطاع السياحة في ميزان المدفوعات : فالناتج السياحي هو قيمة بيع المنتج السياحي إلى أعداد السائحين و الذين هم في حالات كثيرة من غير المقيمين و الذين يدفعون بالعملة الصعبة نظير اهتمام السياحي بذلك البلد الذين يزورونه.

لذا فإنّ السياحة تعتبر من مصادر الدخل الأجنبي فتقاس أهميتها الاقتصادية أيضا بحجم تأثيرها على ميزان المدفوعات، و يتحدد هذا التأثير بالقيمة الصافية للميزان السياحي و نسبتها إلى النتيجة الصافية للميزان التجاري سواء كانت سلبية أم ايجابية، فإذا كانت النتيجة الصافية للميزان التجاري سلبية و كانت النتيجة الصافية للميزان السياحي إيجابية فإنّه قد يغير العجز في الميزان التجاري إلى فائض أو يخفف منه على الأقل ، أما إذا كانت النتيجة الصافية للميزان التجاري ايجابية و كانت النتيجة الصافية للميزان السياحي ايجابية فإنها ستعزز النتيجة الايجابية المحققة في الميزان التجاري (العمراوي، 2013، صفحة 106)

ثانيا: العراقيل و الصعوبات التي تُعيق عملية الاستثمار السياحي في الجزائر

على الرغم من تمتع الجزائر بإمكانيات سياحية كبيرة التي تؤهلها أن تكون الجزائر بلد سياحي بامتياز ، و هاته الإمكانيات التي تشجع عملية الاستثمار في المجال السياحي في الجزائر إلاّ أنّ هناك عراقيل و صعوبات مختلفة التي تحول دون نجاح عملية الاستثمار السياحي في الجزائر و التي نلخصها على النحو الآتي : (سعاد، 2015، صفحة 126)

- ضعف الوعي السياحي و الثقافة السياحية .

- عدم التكوين الجيد لأصحاب الوكالات السياحية و تدني أدائها داخل الجزائر .
- نقص هياكل الإيواء السياحي و نقص المطاعم المصنفة .
- الإهمال الذي يُطال المعالم التاريخية و الدينية و تقهقر المحيط الطبيعي و تلف العديد من المعالم التاريخية .
- سُوء توجيه الاستثمارات في القطاع السياحي .
- ضعف مشروعات البنية التحتية و هياكل الاستقبال .
- عدم تلاءم الدعم المالي مع مميزات الاستثمار السياحي .
- نقص الإعلام و الإشهار في مجال ترويج للمنطق السياحية التي تتمتع بها الجزائر .
- غياب نظرة لمنتجات السياحة الجزائرية و إخفاق في ترويج الوجهة السياحية .
- عدم الاستقرار التشريعي و التنظيمي للنشاط السياحي في الجزائر .
- الفساد الإداري و غياب الشفافية .
- ضعف التكامل المؤسساتي .
- تدهور التراث الطبيعي و الثقافي.

الخاتمة :

لقد حاولنا و من خلال هذه الورقة البحثية التطرق إلى موضوع:" الاستثمار في المجال السياحي كآلية لدعم للاقتصاد الجزائري " .و البحث عن آليات اقتصادية أخرى في الجزائر في ظل انخفاض أسعار البترول و البحث عن موارد أخرى بعيدا عن ريع المحروقات .

فالجزائر و من خلال المنظومة التشريعية و التنظيمية قد عمدت إلى عملية تشجيع الاستثمار السياحي في الجزائر لما له من أهمية كبيرة على المستويين الاقتصادي و الاجتماعي في الجزائر .

و على الرغم من توفر الجزائر على العديد من المواقع السياحية المختلفة والتي تؤهلها لأن تكون قطب سياحي بامتياز، إلاّ أنّه هناك العديد من العراقيل و العقبات التي تحول دون ذلك.

وعلى هذا الأساس نقترح التوصيات الآتية :

- تشجيع الاستثمار في المجال السياحي عن طريق منح العديد من الامتيازات للمستثمرين في القطاع السياحي.
- العمل على إنشاء قنوات تلفزيونية متخصصة في مجال الترويج السياحي داخل الجزائر .

- الاستفادة من تجارب الدول سيما الدول المغاربية المجاورة كتونس و المغرب.
- العمل على ترميم مختلف الآثار و المعالم التاريخية و بناء محاذاتها فنادق مصنفة .
- إنشاء معاهد متخصصة في المجال السياحي .
- القيام بالعديد بالحملات التحسيسية و العمل على إظهار الموروث الثقافي الجزائري لمختلف الشعوب.

قائمة المراجع:

- بوزاهر نسرين. (2005). تمويل الاستثمارات السياحية في الجزائر . *مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية* ، 74. بسكرة، جامعة محمد خيضر.
- حميدة بوعموشة. (2011). دور القطاع السياحي في تمويل الإقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة – دراسة حالة الجزائر. *مذكرة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه ، في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير* . كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة سطيف .
- خالد كواش. (2004). مقومات و مؤشرات السياحة في الجزائر. *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا* ، 215.
- خضراوي الهادي ، عثماني علي. (2016). حماية التراث الثقافي العقاري في التشريع الجزائري. *مجلة التراث* (21)، 15.
- رعد مجيد لعاني. (2008). *الاستثمار والتسويق السياحي*. عمان، الاردن: دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع.
- زرزار العياشي ، مداحي محمد. (2015). السياحة الصحراوية في الجزائر كوجهة سياحية مستدامة ، الواقع و الآفاق. *مجلة المستقبل العربي* ، 53-52.
- سعيداني رشيد. (2017). أهمية الإستثمار السياحي في التنمية الإقتصادية – دراسة حالة الجزائر . *مجلة البشائر الإقتصادية ، 03*، 10.
- شاهد الياس، دفرور عبد النعيم. (2016). الاستثمار السياحي في الجزائر بين الإطار القانوني والمؤسساتي. *مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات ، 01* (01)، 29.
- صديقي سعاد. (2015). ترقية القطاع السياحي كأداة لتحقيق التنمية المحلية بولاية ميلة . *مجلة ميلاف للبحوث و الدراسات* (2)، 134.
- مصطفاوي عايدة. (2014). التنظيم القانوني للعقار السياحي في الجزائر. *مجلة البحوث و الدراسات القانونية و السياسية* (06)، 149.
- هواري معراج، محمد سليمان. (2004). السياحة و أثرها في التنمية الإقتصادية العالمية حالة الإقتصاد الجزائري. *مجلة الباحث* ، 22.
- يحي السعيدي ، سليم العمراوي. (2013). مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية ، حالة الجزائر . (36)، 106.